الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الخميس ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الانتقال إلى قائمة المتكلمين، أود تناول مسألة تنظيمية. قررت الجمعية العامة اليوم، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخامسة والستين بندا إضافيا بعنوان ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف“، بوصفه البند ١٦٢ من جدول الأعمال، وأن تحيله إلى اللجنة الأولى.

وعقب ذلك القرار وصلتني رسالة من رئيس الجمعية العامة يبلغ فيها اللجنة أنه فهم أن الجلسة العامة للجمعية العامة ستعقد المناقشة بشأن ذلك البند وأن اللجنة الأولى ستنظر في أي اقتراحات بشأن ذلك. وستصدر رسالته قريبا كوثيقة رسمية من وثائق اللجنة الأولى. وفي ضوء ذلك التطور، أقترح إدراج ذلك البند الجديد في برنامج العمل المعتمد لدينا في إطار مجموعة ”آلية نزع السلاح“.

ما لم أسمع أي اعتراض على اقتراحي، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نواصل الآن مناقشتنا الموضوعية بشأن الأسلحة النووية، بما في ذلك عرض مشاريع القرارات.

السيد غالفيث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة ريو. تؤكد مجموعة ريو من جديد أن وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا لبقاء البشرية وأن الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها والحظر المطلق لها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ونحن فخورون كثيرا بأن نكون جزءا من أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية، أي من خلال معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي وُقعت قبل ٤٣ عاما. ونؤكد من جديد تأييدنا للإعلان الذي تم اعتماده في المؤتمر الأول للدول الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، الذي عقد في مكسيكو في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، كمساهمة في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار. كما نؤكد مجددا التزامنا بالتنفيذ الكامل للإعلان من أجل الوصول إلى الأهداف المشتركة المنصوص عليها في المعاهدات المُنشِئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية.

ومؤخرا، في ٣٠ نيسان/أبريل، انعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا، في نيويورك (انظر NMFZ/CONF.2010/1) بهدف زيادة تعزيز نظم المناطق الخالية من الأسلحة النووية والإسهام في عملية نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال فورا للالتزامات المتعاقد عليها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتنفيذ بدون تأخير للتدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اعتمدتها المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وتشكل استراتيجية فعالة للتحرك نحو نزع السلاح النووي.

إن عدم إحراز التقدم، أو التوصل إلى نتائج على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، وهما أمران مخيبان للآمال، يعطيان إحساسا جارفا بالحاجة الملحة لضرورة تنفيذ الالتزامات تماما من أجل تحقيق الهدف البالغ الأهمية لنزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية وحظرها. وفي ذلك السياق، نكرر اقتناعنا بأن بلوغ هذه الأهداف يتطلب إرادة سياسية حازمة من جانب جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونؤكد أن كل مبادرات نزع السلاح النووي يجب أن تكون شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

ونحن مقتنعون تماما بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولذلك ينبغي لتحقيق عالميتها أن يكون أحد أولويات المجتمع الدولي. ولذلك السبب، فإننا ندعو المجتمع الدولي بأسره إلى بذل جميع الجهود اللازمة لتحقيق ذلك الهدف. كما نحث الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها – على سبيل الأولوية – بدون قيد أو شرط بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

وفي ذلك السياق، ترحب مجموعة ريو بعقد مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو. ونحيط علما باعتماده الوثيقة موضوعية النهائي (NPT/CONF.2010/1)، التي نأمل أن تتحول إلى إجراءات ملموسة في المستقبل القريب.

ولئن كنا نلاحظ بعض الإشارات السياسية الإيجابية القادمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تشير إلى تجديد التزامها بنزع السلاح النووي الثنائي والمتعدد الأطراف، فإننا نأمل أن تلك الإشارات ستتم ترجمتها إلى إجراءات ملموسة في المستقبل القريب. وفي ذلك الصدد، نحن نعتبر أن المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها هي خطوة في الاتجاه الصحيح.

ويستند إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا إلى الاتفاقات التي أبرمتها الدول المعنية

بحرية. وتعزز تلك الاتفاقات السلام والأمن الإقليميين والدوليين وكذلك نظام عدم الانتشار وتسهم في تحقيق نزع السلاح النووي. إن إنشاء هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية والامتثال الكامل لتلك الاتفاقات يمكنهما ضمان أن أجزاء كبيرة من العالم ستبقى خالية من الأسلحة النووية.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية وأية دولة أخرى مذكورة في البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بالمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي لم توقع و لم تصدق هذه البروتوكولات على أن تفعل ذلك فورا. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي وقّعت أو صدقت على أي من البروتوكولات ذات الصلة بالمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية مع تحفظات و/أو إعلانات تفسيرية أحادية الجانب، على تعديل هذه التحفظات و/أو البيانات أو سحبها.

وفي ذلك السياق، ترحب مجموعة ريو بتصديق بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكولات المعاهدات المنشئة للمناطق النووية الخالية من الأسلحة النووية، وبإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عزمها على التصديق على البروتوكولات الملحقة بمعاهدتي بليندابا وراروتونغا وعزمها على إجراء مشاورات مع الأطراف في المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في وسط وجنوب شرق آسيا، في محاولة للتوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة.

وقد أحرز تقدم كبير منذ انعقاد المؤتمر الأول للدول الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٥. ونرحب ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، التي أنشئ بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونرحب ببدء نفاذ معاهدة بليندابا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الذي يمثل خطوة هامة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونحن مقتنعون بالإسهام الهام للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ونؤكد مجددا دعمنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بصورة عاجلة، وفقا للقرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق)، بغية تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة في الشرق الأوسط، وفقا للقرارات ذات الصلة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولئن كنا نرحب بالتدابير المتخذة بشأن هذه المسألة في مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، فمن المؤسف أنه بعد مرور ١٥ عاما على اتخاذ القرار، وهو أحد الركائز الأساسية لقرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، ما زال لم يتم تنفيذه حتى الآن.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتفاوض وإبرام معاهدة عالمية وغير مشروطة مع ضمانات أمنية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإلى أن تظهر هذه المعاهدة إلى حيز الوجود، فإننا نحث أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاحترام التام للالتزامات المتعهد بها فعلا فيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية وسحب التحفظات والإعلانات التفسيرية من جانب واحد المتعلقة بالبروتوكولات الإضافية الملحقة بالمعاهدات المُنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد عولجت هذه المسألة في مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام

٢٠١٠، الذي عقد في أيار/مايو، وتطالب مجموعة ريو باتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد.

ونؤكد من جديد حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث عليها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بدون أي نوع من أنواع التمييز ولذا، فإننا نؤكد الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التأكد من عدم استخدام الطاقة النووية إلا في الأغراض السلمية. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لأي تقييد أو حصر لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أن يكون متسقا مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومع ميثاق الأمم المتحدة ونؤكد أيضا أهمية أن تكتسي اتفاقات عدم الانتشار صبغة عالمية وأن تتسم بالشفافية وعدم التمييز.

ونؤكد مجددا موقفنا فيما يتعلق بفرض حظر شامل على جميع التجارب النووية ونؤكد ضرورة تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي ترد أسماؤها في المرفق ٢، بغية الإسهام في عملية نزع السلاح النووي. ونؤكد من جديد أهمية تنفيذ الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية أو أي نوع آخر من التفجيرات النووية حتى بدء نفاذ تلك المعاهدة. كما نؤكد مجددا أنه حتى يتسنى التحقيق الكامل لأهداف المعاهدة، فمن الضروري لجميع الموقعين، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، المحافظة على التزامها الدائم بنزع السلاح الكامل وغير المشروط.

ونحث الدول التي لم توقع أو تصدق على هذا الصك على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتصريحات التي أدلى بها مؤخرا بعض الدول التي ترد أسماؤها في المرفق ٢ وأعربت فيها عن عزمها على اتخاذ خطوات نحو التصديق عليها، ونعرب عن أملنا في أن تؤدي هذه الخطوات إلى إجراءات ملموسة قريبا.

ونجدد التزامنا بتعزيز التعاون وآليات التشاور فيما بين مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، سنستمر في تعزيز تبادل المعلومات فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسنسعى لتنسيق مواقفنا، حسب الاقتضاء، في المؤتمرات والمنتديات والمنظمات الدولية. وفي ذلك الصدد، نحن نقدر عمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل كفالة التعاون مع جهات التنسيق للمناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، حتى يتم تحقيق أهدافها المشتركة.

من المهم تكثيف تبادل المعلومات فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل إحراز التقدم في إطار الأولويات المحددة والمجالات ذات الاهتمام المشترك حيث يمكن المضي قدما بالمشاورات والتعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

لقد أبدت الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق النووية الخالية من الأسلحة النووية التزامها بإبقاء مناطقها خالية من الأسلحة النووية. وترغب هذه الدول العديدة في تنشيط العملية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. يجب علينا جميعا أن نعمل معا لتحقيق هذا الهدف الصعب ولكن الذي يمكن تحقيقه.

السيد فاليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيانين اللذين أدلت بهما البرازيل باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها، وشيلي بالنيابة عن مجموعة ريو.

منذ فجر عصر الأسلحة النووية، ظل العالم يعيش تحت التهديد الكامن بنشوب الحرب النووية، التي ستؤدي إلى إبادة الجنس البشري. إن مجرد وجود هذه الأسلحة يمثل أحد أخطر التهديدات للبشرية.

ويواجه العالم اليوم تهديدات وتحديات جديدة. فمن ناحية، إنه يواجه التعزيز والتحديث المتسارعين للأسلحة النووية. ومن ناحية أخرى، فهو يواجه احتمال حيازة أسلحة نووية جديدة من جانب الجماعات الإرهابية، على الرغم من أن المسؤولية عن منع تسريبها تقع على عاتق الدول الأعضاء. ونود أن نؤكد على التهديد الإضافي الذي يشكله احتمال استخدام هذه الأسلحة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك ضد الدول التي التزمت بعدم تطويرها. وتعتقد فترويلا أن الضمان الوحيد للسلام والأمن الدوليين هو التدمير التام والكامل للأسلحة النووية. وذلك ما نطالب به.

وترى فترويلا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن تنفيذ التدابير من أجل تخفيض وإزالة ترساناتها النووية، وذلك تماشيا مع نص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتقد كذلك أنه ينبغي دفع الجهود الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الأمام في آن واحد.

وكانت تلك هي الروح التي عقد بها الاجتماع الخامس لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها، حيث تم التوصل إلى اتفاق لتمديد هذا الصك إلى أجل غير مسمى. وهنا يكمن الأمل في أن الدول الأطراف ستعمل معا لتحقيق التقدم في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وزاد تعمق ذلك الشعور خلال المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث تم خلاله التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيق التدابير العملية الـ ١٣ لنزع السلاح. وللأسف، أحبطت الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض القوى النووية التي لا تفي بالتزاماتها الدولية.

وعلى الرغم من أن بلدي، فترويلا، كان يأمل في التوصل إلى المزيد من التفاهمات الشاملة خلال المؤتمر الاستعراضي المعقود مؤخرا، في الفترة من ٣ إلى ٢٨ أيار/مايو، فإن النتيجة تمهد الطريق لإحراز التقدم في الحوار المتعدد الأطراف بشأن تدابير محددة لنزع السلاح. وفي ذلك الصدد، يجب علينا التغلب على الانفرادية وازدواجية المعايير اللذين كان لهما أثر سلبي على دبلوماسية نزع السلاح على مدى العقد الماضي.

يود بلدي تسليط الضوء على أهمية عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ لمعالجة مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا. وتأمل فترويلا في أن يؤدي هذا المؤتمر إلى التزامات بين دول الشرق الأوسط، بما في ذلك دولة إسرائيل، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يتم بموجبها حظر تصنيع وحيازة هذه الأجهزة المرعبة وفقا لمعاهدة عدم الانتشار.

حذر الرئيس الفترويلي هوغو شافيز العالم من أن أعظم خطر لاندلاع حرب نووية في العالم ينبع من إسرائيل التي تمتلك قنابل نووية.

ولذلك نود أن نؤكد ضرورة مواصلة العمل لتعزيز خطة العمل المعتمدة لنزع السلاح النووي مع تحديد جداول زمنية واضحة. يؤكد وفد بلدي الحاجة إلى تنفيذ خطة العمل وتحديد عام ٢٠٢٥ موعدا نهائيا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ترى فترويلا أن الأولويات المتفق عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢) لا تزال سارية المفعول إذا أخذنا في الاعتبار عملية تحديث الأسلحة النووية، التي ما برحت مستمرة بوتيرة ضارة ومعجلة، فإن الأولويات تكتسي قدرا أكبر من الأهمية.

ويشكل الإيمان بمبدأ الضربة الأولى من جانب بعض القوى النووية تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ترى فترويلا أن التفاوض على صك ملزم قانونا في مجال ضمانات الأمن السلبية هام للغاية من حيث الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن مبدأ تحقيق الأمن لبعض القوى النووية التي لا تزال تفكر بعقلية الحرب الباردة وتستخدم هذا الموقف والتركيز على مبدأ الضربة الأولى والدفاع عنه، ليس له ما يبرره، لا سياسيا أو أخلاقيا.

ترى فترويلا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء أساسي من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ولذلك نأمل أن تتكلل الجهود المبذولة الرامية إلى دخولها حيز التنفيذ بانضمام دول المرفق الثاني.

تستنكر فترويلا الممارسات غير المرغوب فيها التي تقوض مبدأ المساواة القانونية بين الدول. فعلى سبيل المثال، يتم حرمان بعض الدول من حقها غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقا لأحكام معاهدة عدم الانتشار. وذلك الحق هام للغاية بالنسبة للدول النامية التي تحتاج إلى تنويع مصادر الطاقة وتحقيق الاستقلال التكنولوجي.

ترفض فترويلا العقوبات الجائرة التي فرضها مجلس الأمن على الشعب الإيراني، وتدعو إلى إيقافها الفوري.

يود وفدنا أن يؤكد مجددا التزامه الكامل بتعزيز بناء عالم أكثر أمانا وأكثر سلما ونكرر تأكيدنا بشكل قاطع احترامنا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أحيا شعب اليابان هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والستين لإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي.

وشرفنا أن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون حضر للمرة الأولى حفل هيروشيما التذكاري للسلام. وزار كذلك ناغازاكي في اليوم السابق للاحتفال. وتؤمن اليابان، بوصفها البلد الوحيد التي عانى من القصف الذري، بدورها الخاص في الجهود الدولية نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، أطلقت اليابان، بالاشتراك مع أستراليا، مبادرة جديدة الشهر الماضي، لعقد اجتماع لوزراء الخارجية بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. واعتمدت عشرة بلدان مشاركة لها نفس التفكير بيانا مشتركا يعرب عن تصميمنا على المضي قدما بالنتائج التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ والعمل على اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق عالم ذي مخاطر نووية أقل على الطريق نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

وسيكون ذلك الجهد الجماعي دائما مفتوحا وشاملا للجميع، وتأمل اليابان أن تسهم هذه المبادرة، بالتعاون مع البلدان الأخرى، في تحقيق المزيد من التقدم في مسعانا المشترك.

خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، قدمت اليابان بالفعل مشروع قرار منقح (A/65/L.43*)، بشأن نزع

السلاح النووي، بعنوان جديد ”العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، وذلك بالتعاون مع ما يزيد على خمسين دولة عضو مشتركة في تقديمه.

يركز مشروع القرار على الإجراءات الملموسة وعملية والعمل الموحد الذي يتعين أن يقوم به المجتمع الدولي من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. نحن بحاجة إلى المحافظة على الزخم الحالي وتعزيزه والمضي به قدما. ويأمل وفد بلدي بقوة أن عدد الدول التي ستؤيد وتشترك في تقديم هذا القرار بشأن العمل الموحد سيكون أكبر من أي وقت مضى.

ترحب اليابان بالنتائج الناجحة لمؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. لقد واجه المؤتمر صعوبات بشأن العديد من المسائل، ولكن في نهاية المطاف، أبدت الدول الأطراف مرونة وحكمة للوصول إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) التي تضمنت خطة عمل هامة تغطي جميع الركائز الثلاث للمعاهدة.

ومن الأهمية بمكان أننا أعدنا تأكيد التعهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإزالة الكاملة لترساناتها. كما تم قطع تعهد ببذل مزيد من الجهود للحد من جميع أنواع الأسلحة النووية التي تم نشرها والتي لم يتم نشرها وفي نهاية المطاف إزالتها.

علاوة على ذلك، تم إرساء مبدأ الشفافية بشكل واضح، جنبا إلى جنب مع مبدأي اللارجعة والقابلية للتحقق في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. كما مثل الاتفاق على تنفيذ القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط إنجازا هاما.

يطلب الإجراء ٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن تعهداتها المتعلقة بنزع السلاح المتفق عليها إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بقرار الدول الخمس الدائمة العضوية عقد أول اجتماع متابعة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ في باريس في ٢٠١١ بوصف ذلك علامة مشجعة وتأمل أن تتشكل نتيجة ملموسة من خلال هذه العملية التي تجريها الدول الخمس الدائمة العضوية.

رحبت اليابان بتوقيع أكبر قوتين نوويتين في نيسان/أبريل من هذا العام على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ويحدونا أمل صادق أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة سيصدقان على هذه المعاهدة الهامة في أقرب وقت ممكن، ونشجعهما على بدء المناقشات بشأن معاهدة للمتابعة.

وريثما تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها في مجال نزع السلاح، ينبغي للدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار ألا تبقى غير ناشطة. تدعو اليابان تلك الدول إلى الانضمام فورا وبدون شروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. ولئن كنا ننتظر ذلك، فإننا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على وقف زيادة ترساناتها والبدء في تخفيضها فورا.

ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل المزيد من الجهود في الحد من كمية الأسلحة النووية ودورها. وفي الوقت نفسه، ندعوها، من أجل تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين، إلى اتخاذ تدابير لزيادة خفض خطر حدوث إطلاق عرضي أو غير مصرح به للأسلحة النووية، وضمان إبقاء هذه الأسلحة في أدنى درجات التأهب.

يمثل وقف إنتاج المزيد من المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أولوية قصوى. ونحن إذ نسعى إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فإن الخطوة الأولى التي يجب علينا اتخاذها هي وقف إنتاج

الأسلحة النووية. وبالتالي فإن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة الأكثر نجاعة وإلحاحية أمامنا التي ستسهم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ما فتئت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لأكثر من ١٠ سنوات، وظلت مسألة رئيسية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي لأكثر من ٤٠ عاما. وتعني هذه الحقيقة التاريخية، أننا لم نحقق تقدم ملموس على الإطلاق في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف على مدى العقود الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، تتزايد على المستويين العام والسياسي في جميع أنحاء العالم الحجج العامة بشأن ضرورة اتخاذ الترتيبات للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وإنجازها. وأنا أسأل: إذا لم نتمكن من اتخاذ هذه الخطوة الملحة والعملية بسرعة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فكيف يمكننا اتخاذ الخطوة الأكبر نحو القضاء التام عليها؟

ولذلك من المؤسف للغاية أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال مشلولا بسبب استمرار إساءة استعمال قاعدة توافق الآراء، على الرغم من التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء في أيار/مايو من العام الماضي. إن الأمين العام للأمم المتحدة إذ يساوره بالغ القلق إزاء هذه الحالة، فإنه قد عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر اجتماعا رفيع المستوى هنا في نيويورك لتنشيط مؤتمر نزع السلاح. وتقدر حكومتي كثيرا الجهود التي يبذلها. وسيكون من غير المقبول بالنسبة لنا إذا استمر جمود مؤتمر نزع السلاح خلال دورة العام المقبل.

وفي مواجهة حالة لا توجد فيها آفاق مؤكدة ناشئة في إطار مؤتمر نزع السلاح لبدء المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، يجب علينا النظر في البدائل. وستكون السنة المقبلة بالغة الأهمية بالنسبة للمؤتمر وتناشد اليابان جميع دوله الأعضاء إبداء المرونة البناءة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بدء العمل الموضوعي المتعلق بالمسائل الجوهرية.

وكما ورد في الإجراء ١٣ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، فجميع الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مصممة على تعزيز بدء نفاذ المعاهدة وتنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وندعو جميع الدول إلى تنفيذ ذلك الإجراء. على مر السنين، كانت اليابان من المؤيدين المتحمسين للمبادرات التعاونية من أجل تحقيق بدء نفاذ المعاهدة. فعلى سبيل المثال، دعت اليابان ممثلين من مصر وإندونيسيا لزيارة مرافق نظام الرصد الدولي لدينا للمساعدة على زيادة تفهمهم للمعاهدة وعملية التصديق عليها. وبالتالي فإن لأمر الذي يستحق كل الترحيب كان سماعنا بشأن استعداد إندونيسيا، وهي إحدى الدول التسع الباقية التي ترد أسماؤها في المرفق ٢، للتصديق على المعاهدة في المستقبل القريب.

إن أوجه التقدم التي تم إحرازها في مجال نزع السلاح النووي وتعزيز عدم الانتشار تعزز بعضها بعضا. والطريقة الأكثر فعالية لتعزيز نظام عدم الانتشار هي من خلال تعزيز الضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحث اليابان جميع الدول التي لم تبرم وتنفذ بعد اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي على القيام بذلك بأسرع ما يمكن كما شجع عليه مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ الذي انعقد في أيار/مايو، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في أيلول/سبتمبر.

يجب أن يظل المجتمع الدولي منخرطا في المسائل المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا

وإيران. ويشكل تطوير البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا خطيرا للسلام والأمن في شرق آسيا وللمجتمع الدولي، وكذلك تحديا خطيرا لنظام معاهدة عدم الانتشار. وتحث اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراءات ملموسة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات الواردة في البيان المشترك لعام ٢٠٠٥ الصادر عن المحادثات السداسية. وتؤكد اليابان مجددا قلقها الشديد إزاء مخاطر الانتشار النووي التي يشكلها برنامج إيران النووي وتؤكد أهمية امتثال إيران الكامل والفوري لالتزاماتها الدولية.

وفي سعينا إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، من المحتم أن يتم تخفيض دورها في مجال الأمن الاستراتيجي، وأن نواصل سعينا إلى تحقيق عالم حيث المخاطر النووية أقل. وعلى وجه الخصوص، أود أن أقول للحائزين للأسلحة النووية ولمن يحاول حيازتها إن امتلاك الأسلحة النووية، في حد ذاته، لن يترجم إلى مكاسب سياسية في سياق السياسة الدولية. أود أن أختتم بياني في هذا السياق باقتباس الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام بان كي - مون في احتفال السلام التذكاري في هيروشيما، في ٦ آب /أغسطس وهي ”إن المكانة والهيبة لا يتمتع بها الحائزون للأسلحة النووية، ولكن الذين رفضوا حيازتها“ (انظر SG/SM/13045).

السيدة ليديسما هرنانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد الوفد الكوبي تماما البيان بشأن هذا البند الذي أدلى به ممثل شيلي باسم مجموعة ريو. إن نزع السلاح النووي هو الأولوية الرئيسية في مجال نزع السلاح وينبغي له أن يظل كذلك. ويشكل مجرد وجود الأسلحة النووية والإيمان بمبدأ حيازتها واستعمالها خطرا جسيما على السلام والأمن الدوليين. هناك حوالي ٢٣ ٠٠٠ سلاح نووي في جميع أنحاء العالم، منها ٧ ٥٠٠ سلاح جاهز للنشر الفوري. ولم تنبذ بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية استخدامها كجزء من السياسات الأمنية القائمة على ما يُسمى بنظرية الردع النووي والأسوأ من ذلك، إنها تخصص ملايين الدولارات لتمويل تطوير البرامج الرامية إلى تحديث ترساناتها النووية.تعتقد كوبا أن استخدام الأسلحة النووية يشكل عملا لا أخلاقي وغير قانوني بالمطلق ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف أو وفقا لأي نظرية أمنية. ويمثل استخدام هذه الأسلحة انتهاكا صارخا للقواعد الدولية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية.

إن نتائج مؤتمر الأطراف الثامن لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي الوقت نفسه، ينبغي لتلك النتائج ألا تفسح المجال للتهاون أو الشعور بالرضا، لأننا ما زلنا بعيدين جدا عن تحقيق ما كان ينبغي لنا تحقيقه في هذا الوقت. وبيّن المؤتمر الاستعراضي بصورة جلية جدا أنه ما زالت هناك فجوة هائلة بين خطاب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والنوايا الحسنة التي أكدتها مجددا، والالتزامات والخطوات التي يتعين عليها اتخاذها وتبدي استعدادا فعليا لاتخاذها.

لقد بذلنا كل جهد ممكن لأن تتضمن خطة العمل جدولا زمنيا مع إجراءات معينة ومحددة تحديدا جيدا وأن نجعل عام ٢٠٢٥ موعدا نهائيا لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. للأسف، جعلت المعارضة المتعنتة من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من المستحيل التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد. وعلى الرغم من أننا قد اتخذنا خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن خطة العمل التي اعتمدت كانت محدودة وغير كافية.

وينبغي للتقدم المتواضع الذي تم إحرازه في المؤتمر الاستعراضي أن يكون بمثابة المحرك لمواصلة العمل في مجال

نزع السلاح النووي والتنفيذ الكامل لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار. ولا يمكن أن يبقى نزع السلاح النووي الهدف الذي يتم تأجيل باستمرار أو يخضع تحقيقه لشروط.

وبوصف كوبا عضوا في مؤتمر نزع السلاح، فإنها تؤيد مبادرة هذه الهيئة، على سبيل الأولوية، بإجراء مفاوضات بشأن برنامج لنزع السلاح النووي يتوج بالإزالة والحظر الكاملين للأسلحة النووية.

وينبغي أن يتضمن هذا البرنامج وضع جدول زمني شفاف ولا رجعة فيه وقابل للتحقق وملزم قانونا. وبالمثل، فإن ما نحتاج إليه هو التزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل وقف تطوير هذه الأسلحة وتسريحها فورا وسحبها من أراضي الدول غير الحائزة لها. وإلى أن يتحقق هذا الهدف، نحن بحاجة ماسة إلى تقديم ضمانات أمنية شاملة وملزمة قانونا وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لمنع استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وتعارض كوبا النهج الانتقائي التي يروج له البعض، ويشدد على اتخاذ تدابير لمكافحة الانتشار الأفقي على حساب الشواغل التي تنشأ من الانتشار الرأسي، وبالتالي التجاهل تماما بأن الحظر والإزالة التامة للأسلحة النووية هو الهدف الحقيقي.

ونؤيد حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير التكنولوجيا النووية وإجراء البحوث عليها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بدون تمييز

وينبغي استخدام الموارد الهائلة المخصصة حاليا للإبقاء على الأسلحة النووية وبنيتها التحتية التقنية في برامج التنمية التي تهدف إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مما يقدم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والأمن الدوليين. تؤكد كوبا من جديد أنها تلتزم التزاما راسخا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وهي بالتالي مستعدة للعمل لجعل هذه الرغبة واقعا للبشرية جمعاء.

السيد فان دن إجسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة الأولى خلال هذه الدورة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن سعادتي بتوليكم، سيدي، رئاسة اللجنة.

تؤيد هولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به أمس ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية من منظورنا الوطني.

يسعد هولندا أن ترى استمرار الزخم في مجال نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار، ويتضح ذلك في أمور من بينها النتيجة الناجحة لمؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠. ونرحب بالاتفاق على خطط العمل لمتابعة جميع الركائز الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن الاتفاق على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتكشف هذه النتائج عن عزمنا المشترك ليس فقط على المحافظة على نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، بل أيضا على تعزيزه.

ويتعين علينا الآن أن نبدأ في تنفيذ خطط العمل. وعلينا أن نستفيد أكثر من نتائج المؤتمر الاستعراضي، وأن نواصل التحلي بروح التوافق والتعاون التي اتسمت بها مفاوضات معاهدة عدم الانتشار. وتلتزم هولندا بالإسهام بنشاط في تحقيق تلك الغايات وستعمل على وضع تدابير ملموسة وعملية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير، كما فعل زميلي السفير سودا ممثل اليابان، إلى البيان المشترك الذي أصدره في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وزراء خارجية أستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وبولندا،

وتركيا، وشيلي، وكندا، والمكسيك، واليابان، وهولندا، الذين تعهدوا بالمضي قدما بالنتائج المتوافق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول))، وبالعمل المشترك للنهوض بجدولي أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وهذان الجدولان عبارة عن عمليتين متعاضدتين، ويجب أن تتسما بالتوازن، لكونهما وجهين لعملة واحدة.

ومن التدابير الملموسة التي سوف تنظر فيها هولندا، جنبا إلى جنب مع هذه البلدان، كيفية الإسهام بأكبر قدر من الفعالية في إعداد صيغة نموذجية للإبلاغ تستخدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها وللإبلاغ عن تعهداتها بنزع السلاح النووي لاجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٤.

وسندعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودعم إعداد نظام التحقق منها، مع التأكيد على أهمية المحافظة على الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، والتفجيرات النووية الأخرى، في انتظار بدء نفاذ المعاهدة. كما نشجع بقوة التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وتطويرها، وفي الوقت نفسه نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تعلن وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وأن تحافظ على ذلك الوقف. وكجزء من هذه الجهود، سنساعد في وضع نهج لمسائل مثل التحقق من شأنها أن تدعم تنفيذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من خلال الحوار مع الآخرين.

وسنقوم أيضا باستكشاف سبل تحسين التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كوسيلة لتعزيز أنشطة التواصل والتوعية التي تقوم بها الوكالة، لا سيما في الدول التي لم تقم بعد بإبرام وتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، بغية المساهمة في تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي.

وستشجع هولندا، جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى، جميع الدول على تعزيز التوعية بنزع السلاح وعدم الانتشار إلى أقصى حد ممكن بهدف زيادة الوعي العام في سبيل النهوض بهدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

ونحن على استعداد خلال اجتماعات اللجنة الأولى في هذه الدورة للعمل مع جميع الوفود لتوطيد نجاح المؤتمر الاستعراضي والاستفادة منه، مما سوف ينعكس بلا شك في مختلف مشاريع قرارات اللجنة الأولى.

وتشيد هولندا بالأمين العام بان كي - مون لالتزامه الشخصي بقضية نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونرى في الاجتماع الرفيع المستوى، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر، دليلاً آخر على مساعيه الجديرة بالثناء من أجل تحقيق مزيد من التقدم. ونرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى، وننظر إليها على أنها نقطة انطلاق لمواصلة المناقشات.

وكما ذكر ممثل هولندا خلال الاجتماع الرفيع المستوى، فإن الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح أمر غير مقبول. لذا، فإن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى ضرورية، سواء داخل مؤتمر نزع السلاح أو خارجه. وعلينا أن نتذكر أن هدفنا يجب أن يظل البدء مبكراً في مفاوضات نزع السلاح، وأنه إذا لم تبدأ هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، فسوف يتعين علينا البحث عن خيارات بديلة لإحراز تقدم. ونعتزم المشاركة بنشاط في المشاورات بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى خلال اجتماعات اللجنة الأولى في هذه الدورة وما بعدها.

السيد كابكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إن عدم وجود أسلحة نووية، أو القضاء التام عليها أو تدميرها

في الدول التي تملكها، هما، بحكم الواقع، الضمانة الوحيدة ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. يجب على المجتمع الدولي أن يصمم على تخليص العالم من الأسلحة النووية، إذ إنّه، على أي حال، توجد بالفعل قاعدة عالمية أو هدف متفق عليه للقضاء التام عليها. وقد تكلم قادة العالم عن ذلك بالفعل. فإذا أخذنا معاً الإعلانات المشتركة العديدة للزعماء، وبياناتهم الفردية التي أدلوا بها في المحافل الدولية، أو أمام مستمعين عالميين، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نفسها، ونتائج المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٠، وما يسمي بالخطوات العملية الـ ١٣، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المختتم مؤخراً عام ٢٠١٠ (NPT.CONF.2010/50 (المجلد الأول))، فإنها تدل بصورة واضحة لا لبس فيها على وجود اتفاق بشأن تحقيق هدف جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. وبالتالي، فإن المهمة الماثلة أمامنا هي ببساطة في تنفيذ خطوات ملموسة وعملية، بشعور أقوى بالإلحاح، حتى نقترب من تحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من هذه الترسانات الوحشية.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحول الآن التزاماتها إلى أفعال. ومن بين تلك الالتزامات، الإجراءات ٣ و ٥ و ٢١ من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة تنفيذ الوثيقة الختامية. وينص الإجراء ٣ على أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تنفيذها لتعهدها الصريح بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، ببذل مزيد من الجهود للقيام بتخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية، والقضاء عليها في النهاية، ويشمل ذلك المنشور منها وغير المنشور، وذلك بتدابير منها الانفرادي والثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف.

ويسلط الإجراء ٥ الضوء على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس يؤدي إلى نزع السلاح النووي، على النحو المحدد في الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٠. ويدعو الإجراء، من ضمن ما يدعو إليه، الدولَ الحائزة للأسلحة النووية على خفض المخزونات من جميع أنواع الأسلحة النووية بغض النظر عن نوعها أو موقعها، ومواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في كل المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية.

ويحث الإجراء ٢١ الدول النووية على الموافقة على نماذج موحدة لتقديم التقارير وتحديد فترات ملائمة لتقديم التقارير. علاوة على ذلك، فإن الدعوة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء مستودع متاح للجمهور يجب أن يحتوي على المعلومات التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتتطلع الفلبين إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقوم بهذه الإجراءات، وإلى الأمين العام ليقوم بإنشاء المستودع حتى تكون الدول على علم بالتقدم الذي يجرى إحرازه نحو تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية وتشاهده.

إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نحث البلدان القليلة التي ظلت خارج معاهدة عدم الانتشار النووي على الاستجابة للدعوة إلى التطبيق العالمي للمعاهدة.

كما يجب على الدول الآن أن تنظر بجدية في التفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة النووية. وقد أدرجت هذه الاتفاقية في خطة عمل الأمين العام المكونة من خمس نقاط، وجرت الإشارة إليها في خطة العمل المكونة من ٦٤ نقطة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وتؤيد الفلبين بقوة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و تود أن ترى المعاهدة وهي تدخل حيز النفاذ في

أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، تحث الفلبين دول المرفق ٢ التسع المتبقية على التصديق على المعاهدة على وجه السرعة. وبالمثل، تهيب الفلبين بالدول غير المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

والفلبين تشدد على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها إسهاما في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ونأمل أن تنضم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكولات الملحقة بمعاهدات إنشاء تلك المناطق، وخاصة بالطبع، بروتوكولات معاهدة بانكوك. كما تولي الفلبين أهمية كبيرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتؤكد على أهمية عقد مؤتمر ناجح بشأن ذلك الموضوع في عام ٢٠١٢. وتحقيقا لهذه الغاية، تحث الفلبين مقدمي قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط (NPT/CONF.1995/32 (انظر part I، المرفق)) والأمين العام على اتخاذ الإجراءات اللازمة في أقرب وقت ممكن لتعيين ميسر يكون مقبولا لدى جميع الدول في المنطقة وتحديد حكومة مضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢.

والفلبين تنضم إلى توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه مؤخرا في اللجنة الأولى على أن استعمال الأسلحة النووية، وهي بوضوح أكثر الأسلحة لاإنسانية من بين الأسلحة التي تم اختراعها على الإطلاق، يشكل عملا لاإنسانيا يخالف القانون الإنساني الدولي. ويود وفد بلدي أن يشير إلى خطة العمل المؤلفة من ٦٤ نقطة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، والتي تعرب عن بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استعمال للأسلحة النووية، وتؤكد من جديد ضرورة امتثال الدول كافة في جميع الأوقات للقانون الدولي الساري، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

والفلبين تشكك أيضا في مفهوم الردع، ولكن ينبغي، في المقام الأول، حظر الأسلحة النووية.

السيدة سكوربين (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): بعد مرور ٤٠ عاما على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، مازلنا نعيش في ظل خطر الإبادة النووية. غير أنه مما يدعو إلى التفاؤل تزايد توافق الآراء خلال السنوات القليلة الماضية على ضرورة إزالة هذه الأسلحة. وقد أصبحت جدوى الأسلحة النووية باعتبارها أدوات عسكرية وسياسية موضع شك على نحو متزايد وثمة إقرار على نطاق واسع بأن العواقب الإنسانية في حالة استعمال أي سلاح نووي ستكون بشعة للغاية لدرجة أن قلة هم الذين يمكنهم تصور حالة تُستعمل فيها هذه الأسلحة بالفعل.

وبالتالي، إذا اتفقنا على الطابع اللاإنساني للأسلحة النووية، فإن من قبيل المفارقات استمرار هذه الأسلحة في القيام بهذا الدور البارز في السياسات الأمنية. وتزداد المفارقة التي ينطوي عليها الأمر عندما نفكر في احتمال نشوب حرب نووية بطريق الخطأ، إما بسبب خطأ في الحسابات أو عطل. ولا يزال عدد مذهل من الأسلحة النووية في حالة استعداد قصوى، وجاهزة للإطلاق بمجرد الإخطار. والأمر المروع بنفس القدر هو تصور حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة.

وقد أعاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ المعقود في أيار/مايو التأكيد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. بيد أنه عندما تدعو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى التزامات أكثر طموحا من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية لبلوغ ذلك الهدف، يُطلب منا أن نكون واقعيين وصبورين. ولكن هل الصبر هو المطلوب حقا في الحالة الراهنة؟

لقد تحلينا بالصبر. وقد أعلنت الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها بإزالة ترساناتها النووية قبل ٤٠ عاما. وانتهت الحرب الباردة منذ عقدين. ولا عجب فإن الصبر بدأ ينفد. ولماذا يكون من غير الواقعي أن نتوقع المزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية؟ وما نطلبه هو أمر يمكن تحقيقه تماما. فمعظم الدول لم تمتلك أسلحة نووية مطلقا، وتخلى بعض الدول عن هذه الأسلحة. والمسألة هي مسألة خيار وتوجه سياسيين.

وفي الواقع سيكون إخلاء العالم من الأسلحة النووية أمرا قريب المنال، شريطة توفر الإرادة السياسية الكافية. ومهمة التخلص من هذه الأسلحة يتعين بل وينبغي عدم تركها للأجيال المقبلة. والمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، هي خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن نرى تصديقا سريعا عليها وعقد محادثات متابعة لإدراج جميع فئات الأسلحة النووية.

وعلى أساس من الواقعية التواقة إلى التحقيق، فإن لدينا توقعات كبيرة بشأن التقارير المرحلية التي ترفعها الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٤. وبخصوص قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، فإن النرويج مستعدة للمساعدة على ضمان أن يصبح المؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠١٢ إسهاما كبيرا في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في المنطقة.

وتشمل المناطق الخالية من الأسلحة النووية حاليا أكثر من نصف البلدان في العالم ومازالت دول أخرى تنضم إليها. وهذه المناطق أدوات هامة لعدم الانتشار ونزع السلاح. وهي تفيد في التأكيد على أنه لا يوجد أي أساس منطقي حقيقي للاحتفاظ بفئة من الأسلحة لا ينبغي ولا يمكن أن تُستعمل. ويجب علينا ضمان أن تكون أنظمتنا للتحقق قوية بما يكفي لتوفير الثقة اللازمة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، وفي أن يجري نزع السلاح وفقا لمبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية.

وتعمل المملكة المتحدة والنرويج معا بشأن التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية. وفي كانون الأول/ديسمبر، سيجري خبراء نرويجيون تفتيشا اختباريا في المملكة المتحدة. وإذا نجح الاختبار، فإنه سيُظهر كيف يمكن للمفتشين الدوليين دخول مواقع حساسة دون انتهاك نظام عدم الانتشار ودون الإطلاع على معلومات حساسة أخرى.

ويجب علينا جميعا أن نؤدي دورنا لتنفيذ ومواصلة تعزيز الالتزامات بعدم الانتشار. ويشمل ذلك تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عالم خال من الأسلحة النووية، ينبغي النظر إلى الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة باعتبارهما معيار التحقق. ومن الناحية النظرية، فإن جميع الدول ينبغي أن تكون قد تأهلت للضمانات المتكاملة.

ويجب حل الشواغل المعلقة ذات الصلة بالانتشار ببذل المزيد من الجهود النشطة. وتواصل النرويج حث إيران على التجاوب مع دعوات الأمم المتحدة والتعاون التام مع الوكالة. وعلى إيران إثبات أن برنامجها النووي للأغراض السلمية فقط. ولا يوجد من ينكر حق إيران في الاستفادة من الاستخدامات السلمية. وبالمثل، لا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتؤيد تماما الجهود المبذولة لإحياء المشاورات بين البلدان المعنية بالأمر أكثر من غيرها.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نواصل جهودنا لوضع ترتيبات تعاونية لإنتاج الوقود النووي للمفاعلات المدنية ولمعالجة النفايات النووية. كما يجب علينا أن نواصل الحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في مفاعلات الأبحاث النووية المدنية وتحويل تلك المفاعلات للتشغيل بواسطة اليورانيوم المنخفض التخصيب. وفي الواقع، فإن الأمن النووي يسير جنبا إلى جنب مع نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

ونرحب بالاختتام الناجح لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، والذي ترأسه ببراعة السفير ليبران كاباكتولان. غير أن هذا ليس وقتا للشعور بالرضا عن النفس. وستكون الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار حاسمة. ويجب تنفيذ خطة العمل الموصى بها في الوثيقة الختامية المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لهذا العام (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I).

كما ترحب النرويج بالخطوات المتخذة مؤخرا من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيقربنا ذلك خطوة من إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

وفي الختام، فإن التهديد الذي نواجهه من الأسلحة النووية مشكلة من صنع الإنسان. ولا يمكن حلها إلا بواسطة خيال الرجل والمرأة وابتكارهما وإرادتهما السياسية ومثابرتهما.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): إن كازاخستان، التي أغلقت ثاني أكبر موقع للتجارب النووية في العالم وتخلت عن رابع أكبر ترسانة نووية، هي من الأنصار والمدافعين الملتزمين بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره منذ استقلالها. ومن ثم، فإن كازاخستان تدعو جميع الدول الأعضاء إلى ضمان عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبول الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولها الإضافي.

والركود المستمر في نظام معاهدة عدم الانتشار وعدم فعاليته يجعلان انتشار الأسلحة النووية وظهور دول نووية جديدة بحكم الواقع أمرا ممكنا. ولذلك، يتعين بذل كل الجهود للحد من الانتشار على جميع المستويات.

إن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)) الصادرة في أيار/مايو، رغم أنها إيجابية، ليست نجاحا كاملا. إذ ثمة حاجة لبذل جهد أكثر تركيزا على الصعيد السياسي المتعدد الأطراف للقيام بدقة بالعمل الذي يتعين القيام به في مجالات العمل الرئيسية بغية تحقيق إزالة الأسلحة النووية بصورة لا رجعة فيها.

تؤيد كازاخستان بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون مزيد التأخير، حتى تصبح لجنتها التحضيرية منظمة كاملة للتحقق. إن بلدي يتعاون بفعالية مع منظمة المعاهدة لتعزيز تطوير نظام الرصد الدولي وتقنيات نظام التفتيش الموقعي وتشغيلهما من خلال الإسهام بمحطاتنا الخمس للرصد التي تعمل على مدار الساعة.

ينبغي أن تفضي مبادرة الأمين العام بان كي - مون لعقد الاجتماع الرفيع المستوى لتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح إلى إظهار ملموس بدرجة أكبر ولا لبس فيه للالتزام السياسي المطلوب من أجل التغلب على الخلافات، حتى يصبح المؤتمر مرة أخرى محفزا نشطا لدفع عملية نزع السلاح.

ويرى بلدي أن، البدء المبكر للمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمثل أحد البنود الملحة المدرجة على جدول أعمال الأمن العالمي، وكذلك استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ونظرا لأن عددا متزايدا

من البلدان يشارك في برامج فضائية ويعتمد عليها، فإن إبرام معاهدة ملزمة قانونيا لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي يكتسي أهمية حاسمة. ومن الضروري تعزيز منع سباق للتسلح في جدول أعمال الفضاء الخارجي عن طريق إشراك الهيئات الدولية الأخرى التي تتناول قضايا استكشاف الفضاء.

وإذ تأخذ في الاعتبار الطلب المتزايد على الطاقة النووية، تؤيد كازاخستان النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي. ونحن مستعدون لاستضافة بنك للوقود النووي على أراضينا تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ثم تمكين البلدان من شراء الوقود النووي، وهو ما سيعزز في نهاية المطاف نظام عدم الانتشار. ذلك لأن بلدي يؤيد الحق المشروع غير القابل للتصرف لكل دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية امتثالا لجميع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي القضاء على إمكانية الاحتكار أو الكيل بمكيالين.

تؤيد كازاخستان البيان الذي أدلى به ممثل تركمانستان باسم الدول التي تشكل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. لقد قطع بلدي، بصفته جزءا من هذه المنطقة، التزامات إضافية في ما يتعلق بمنع الانتشار النووي والإرهاب عن طريق الالتزام بالصكوك القانونية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن سن التشريعات الوطنية ذات الصلة. بيد أنه، كي تملك المنطقة مقومات الاستمرار، من المهم أن تقدم القوى النووية ضمانات سلبية كاملة – وهي نقطة أوضحها رئيس بلدي، نور سلطان نزاربايف، في مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن، العاصمة، في نيسان/أبريل.

وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، صدقت كازاخستان على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الدولي. كما أننا شريك فاعل في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. إننا مؤيد علني لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومستعدون للمشاركة بفعالية في أي مداولات وإجراءات من شأنها أن تساعد في تحقيق ذلك الهدف في نهاية المطاف. ونواصل أيضا السعي لكفالة أن يصبح العالم بأسره في نهاية المطاف منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وأخيرا، أتاح لنا اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي احتفل به للمرة الأولى هذا العام، من خلال مبادرة أطلقها بلدي وغيره من المشاركين في تقديم القرار ٣٥/٦٤، فرصة فريدة، ليس فقط في اليوم المحدد في ٢٩ آب/أغسطس بل وطوال العام، لتسخير جميع أدوات الدعم المتاحة المطلوبة لتعبئة الحكومات والرأي العام لإنهاء التجارب والتفجيرات النووية. لقد أنشأنا موقعا على شبكة الإنترنت، وأنتجنا فيلما ومواد أخرى وعقدنا منتديات موجهة إلى اتخاذ الإجراءات الملموسة التي يمكن أن تساعد في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. إنني أشكر الأمين العام بان كي – مون والدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة لنزع السلاح وإدارة شؤون الإعلام والمجتمع المدني على تضامنهم في العمل الدؤوب صوب تحقيق ذلك الهدف.

السيدة سينجيلا (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): تعلق زامبيا أهمية كبرى على قضايا نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نعترف ونقدر التطورات التي حدثت حتى الآن، مثل التوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وعقد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة

المستوى. ونحث اللجنة الأولى على الاستجابة بإيجابية وقوة في مداولاتها بشأن هذه المسألة. إن وجود الأسلحة النووية يحمل في حد ذاته خطر استخدامها وانتشارها، وبالتالي يشكل في نهاية المطاف تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

حيث أن بقاءنا ذاته يرتبط ارتباطا مباشرا بنزع السلاح النووي، ينبغي ألا تكون مسألة الأسلحة النووية وعدم الانتشار مدفوعتين بمصالح تلك الدول الحائزة لهذه الأسلحة أو القدرات بل بالصالح العام للبشرية جمعاء. ولذلك تشجع زامبيا وتؤيد نهجا متعدد الأطراف إزاء نزع السلاح النووي، تدعمه الإرادة السياسية القوية اللازمة والالتزامات العملية من كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها. وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ اللجنة أن زامبيا، في ٢٨ حزيران/يونيه، صدقت أخيرا على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. يؤكد تصديقنا على معاهدة بليندابا من جديد التزام زامبيا بالحفاظ على أفريقيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتؤيد زامبيا حق الدول في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. إن زامبيا، بصفتها بلدا تتوفر فيه احتياطيات اليورانيوم، تعمل على استغلال تلك الموارد من أجل تنميتها الاقتصادية الوطنية. ونظرا لأننا نعتمد اعتمادا كبيرا على الطاقة الكهربائية المائية، فإن الطاقة النووية توفر بديلا ربما يخفف من التحديات التي يمثلها تغير المناخ بالنسبة للطاقة الكهربائية المائية. نحن نرى استغلال اليورانيوم كوسيلة ممكنة للتصدي لبعض تحديات الطاقة هذه. غير أن زامبيا تدرك أن عددا من القضايا يرتبط بتسخير اليورانيوم، مثل الأمن المادي والتخلص من النفايات وتخزينها. وفي ذلك الصدد، تتطلع زامبيا إلى شركاء إقليميين ودوليين لالتماس التوجيه بشأن كيفية استغلال التكنولوجيا النووية بأمان.

إن زامبيا ملتزمة بدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدعو إلى تعزيز بروتوكولها الإضافي. ولذلك السبب وقعت زامبيا بروتوكولها الإضافي، في ١٣ أيار/مايو، إننا نعمل الآن بفعالية نحو إضفاء الصبغة المحلية على ذلك الصك. ومن نفس المنطلق، تتطلع زامبيا إلى توقيع وتصديق دول المرفق ٢ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى يتسنى بدء سريانها دون مزيد من التأخير.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على مدى أهمية أن ينظر الأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي في التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها بغية تحقيق تعميمها. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو دول المرفق ٢ إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها. إن هذه الخطوة، فضلا عن تعزيزها لنظام عدم الانتشار النووي، ستقضي بصورة فعالة على صنع المزيد من الأسلحة النووية.

السيد دنكان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأن هذه هي أول مرة أتكلم فيها، أود أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل في مساعيكم.

إذا كانت إحدى المهام الرئيسية للجنة الأولى يتمثل في تقييم التقدم المحرز في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فإنه يجب اعتبار عام ٢٠١٠ عاما مثمرا، بعد ١٠ سنوات من الجمود وخيبة الأمل والفرص الضائعة.

ويدرك جميع الزملاء مُقرِّين أن الطريق نحو رؤيتنا الطويلة الأمد لعالم خال من الأسلحة النووية هو طريق صعب المسلك وأنه ستكون هناك عقبات وتقلبات يتعين تجنبها على طول الطريق. ولكن، على نفس المنوال، لا ينبغي لنا أن ننكر التقدم حين يُحرز، لأن تلك هي الخطوات التي يجب أن نبني عليها. ومثل هذا التقدم الذي رأيناه يبين لنا

أيضا أين يجب أن نركز الجهود المتجددة إذا أردنا أن نحقق هدفنا الجماعي.

وخلال عام ٢٠١٠ أظهرت الدول الحائزة للأسلحة النووية المنضوية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فرادى وجماعة، استعدادا غير مسبوق للمضي قدما بجدول الأعمال ذلك والانخراط فيه. لقد شهدنا تقدما في عدد من الجبهات، بما في ذلك الاتفاق المرحب به جداً بين الولايات المتحدة وروسيا على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة، وإعراب عدد من البلدان عن دعمها لحظر التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية من خلال التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومما لا شك فيه أن المعلم التاريخي الأبرز في الأشهر الاثني عشر شهرا الماضية كان الختام الناجح لمؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو الماضي، تحت الرئاسة المحنكة جدا للسفير يبران كاباكتولان ممثل الفلبين. إن معاهدة حظر الانتشار النووي تمثل حجر الزاوية في الجهود العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الاستخدام المأمون والآمن للطاقة النووية المدنية، والسعي لتحقيق هدف جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. وكان النجاح في أيار/مايو شرطا لا بد منه لإعادة تنشيط جدول الأعمال المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النجاح لم يكن نتيجة حتمية. فمنذ عام ١٩٧٥ لم تتوصل إلى نتيجة متفق عليها إلا ثلاث مؤتمرات استعراضية سابقة لمعاهدة عدم الانتشار. وكثيرون في هذه القاعة، بمن في ذلك أولئك الذين يجلسون بالقرب منكم، سيدي، يذكرون جيدا الأحداث المحيطة بفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

ولم يكتف المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بتحقيق نتيجة توافقية فحسب (NPT/CONF.2010/5، (المجلد الأول))، بل مضى إلى أبعد مما وصل إليه أي مؤتمر استعراضي سابق بالاتفاق على خطة عمل مكونة من ٦٤ نقطة، ووضع الأساس لمزيد من العمل في جميع الركائز الثلاث بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٥. ويقع على عاتق جميع الدول الأطراف أن تكفل القيام بهذا العمل. لقد أظهر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ما يمكن تحقيقه من خلال المساعي المشتركة والمسؤولية المشتركة.

وإذا سمح لي المترجمون، أود أن أخرج من الموضوع قليلاً لتهنئة أصدقائنا في شيلي على عملية الإنقاذ الناجحة لعمال المنجم المحاصرين. لقد تجلى فيها الإصرار على العمل والتعاون مع الآخرين بالرغم من الصعاب – ذكرت معدات متخصصة من الولايات المتحدة والصين واليابان، وألمانيا – وتجلى فيها الدعم والتشجيع من العالم كله. وللنجاح، بطبيعة الحال، آباء كثر، أما الفشل فلا أب له. بيد أن عملية الإنقاذ كانت مصدر إلهام لنا جميعا، وقد أظهر ما يمكن تحقيقه بالعمل الجماعي لإنجاز ما يبدو مستحيلا. لقد أردت أن أنوه بذلك في هذه الجلسة.

في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر بدعوة من الأمين العام، أعلنت فرنسا أنها سوف تستضيف مؤتمر الدول الخمس الدائمة العضوية في باريس عام ٢٠١١. وسيبني ذلك الاجتماع على مؤتمر الأعضاء الخمس الدائمين بشأن تدابير بناء الثقة الرامية إلى نزع السلاح النووي، الذي عقد العام الماضي في لندن. وهو يعكس أيضاً مستوىً غير مسبوق من التعاون بين الدول الخمس في الانخراط في التوصيات الصادرة في إطار الوثيقة الختامي للمؤتمر الاستعراضي. وتتطلع المملكة المتحدة إلى المشاركة الفعالة مع زملائها في مجموعة الدول الدائمة العضوية، لكننا ننتظر من الدول الأطراف الأخرى في

معاهدة عدم الانتشار أن تظهر مستوى مماثلا من الالتزام بالوفاء بالواجبات التي وقعت عليها في إطار خطط عمل المؤتمر الاستعراضي.

وفي ذلك السياق، من المشجع جدا أن نتيجة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار تعترف بأن اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي ضرورية لكي تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذ التزاماتها الدولية في إطار مسؤوليات الضمانات، وأنها تمثل معيار محسناً للتحقق من معاهدة عدم الانتشار. ونحن نشيد بالإجراءات الهادفة إلى تشجيع جميع الدول الأطراف على إبرام البروتوكولات الإضافية وإنفاذها وندعم تلك الإجراءات.

ومن النتائج المهمة الأخرى للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي المقرر بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، واقتراح عقد مؤتمر إقليمي عام ٢٠١٢. لقد ظلت المملكة المتحدة منذ فترة طويلة تدعم إقامة مثل هذه المنطقة، بالرغم من اعترافها بأن تحقيق ذلك يكمن في إحراز تقدم نحو سلام شامل في الشرق الأوسط والحاجة إلى جهود إقليمية، أو الجهود التي تبذلها الدول نفسها، لتهيئة الظروف التي تجعل الجميع مستعدين للقدوم إلى طاولة المفاوضات. وبوسعي أن أؤكد أن المملكة المتحدة، باعتبارها دولة وديعة لمعاهدة عدم الانتشار، ستضطلع بدور كامل ونشط في هذا الصدد.

وفيما عدا العمل المتفق عليه جماعياً، أثبتت المملكة المتحدة عزمها على إحراز تقدم بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف واتخاذ خطوات ملموسة نحو عالم أكثر أمنا واستقرارا، حيث تستطيع المملكة المتحدة وغيرها التخلي عن أسلحتها النووية. وهذا هو السبب في أننا أصدرنا إعلانين رسميين، بعد أيام قليلة من وصول الحكومة الائتلافية الجديدة في المملكة المتحدة، بشأن الحد الأقصى لعدد الرؤوس النووية في مخزون المملكة المتحدة وبشأن إعادة النظر في سياستنا النووية البيانية. وتهدف تلك المبادرات إلى بناء الثقة بين الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية، ووضع معايير عالية لكي يتبعها الآخرون. وفي سياق مماثل، لا تزال المملكة المتحدة تواصل عملنا مع النرويج، بوصفها دولة رائدة غير حائزة للأسلحة النووية، لتطوير واختبار الوسائل الكفيلة بمواجهة التحدي العملي للتحقق من نزع السلاح النووي.

وكما أعلن وزير المملكة المتحدة في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير المعقود في كانون الأول/ديسمبر، سيقوم خبراء نرويجيون بإجراء تفتيش اختباري في المملكة المتحدة. والهدف من هذا لتدريب اختبار تدابير بناء الثقة الممكنة أثناء عملية التفتيش التي ستمكن المفتشين الدوليين من الوصول إلى مواقع حساسة من دون المساس بالأمن الوطني. ويستفيد هذا التدريب من عملنا السابق مع النرويج في التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية، والذي قدمناه معا إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو.

ولست بحاجة إلى تذكير الزملاء هنا بأن هذا التعاون بين دولة حائزة للأسلحة النووية ودولة غير حائزة للأسلحة النووية، مع حمايته لالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار، لم يسبق له مثيل. لكنه يؤكد إيمان المملكة المتحدة بأن زيادة الشفافية ووضع الحلول التقنية والعسكرية والسياسية للتحديات العملية لنزع السلاح أمر حيوي من أجل إحراز تقدم ملموس على طريق بلوغ هدفنا النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وكما أُعلن خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وصلت المملكة المتحدة إلى المراحل النهائية لاستعراض رئيسي للدفاع والأمن الاستراتيجيين. وسوف يستند الاستعراض على استراتيجية جديدة للأمن الوطني. وسوف تعرِّف تلك الاستراتيجية مصالح المملكة المتحدة

الوطنية في إطار السعي لتحقيق رخائنا وأمننا، وتقوم بتقييم المخاطر التي تهدد أمننا، وتضع أولويات استجابتنا لتلك المخاطر وتوجهها، مع ما يترتب عن ذلك من آثار على تنظيمنا وقدراتنا في سائر القطاعات الحكومية. وكجزء من ذلك الاستعراض، قمنا أيضا بإعادة النظر في بيان السياسة النووية للمملكة المتحدة. ونتوقع اختتام الاستعراض قريبا جدا، وسوف أسعى لإطلاع اللجنة والزملاء على النتائج في المراحل الختامية لهذه الدورة للجنة الأولى.

ولم يأت نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ إلا ليسلط الضوء على الافتقار الواضح إلى التقدم في أجزاء أخرى من هيكل الحد من التسلح ونزع السلاح. وهو يكشف بشكل واضح أن روح العمل الجماعي والمسؤولية الجماعية ليست سائدة، للأسف، في جميع أنحاء المجتمع العالمي.

وكما أظهرت المناقشات التي دارت في الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر بشكل واضح، فإن هناك طائفة من كبار السياسيين من مختلف أنحاء العالم، وهم يمثلون مجموعة واسعة من المناطق والتجمعات، تشعر بقلق متزايد من جراء فشل مؤتمر نزع السلاح في بدء العمل للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والمخاوف بشأن ما قد تعنيه هذه المعاهدة بالنسبة لفرادى البلدان مفهومة، بطبيعة الحال. وعلى كل بلد أن يدرس كيف تؤثر التدابير الدولية على مصالحه. بيد أن ما لا يمكن فهمه هو إعاقة أعمال المنتدى الدائم الوحيد في العالم للتفاوض بشأن قضايا نزع السلاح.

ويمكننا أن نلاحظ من خلال مشاريع القرارات الـ ٦٣ المعروضة على اللجنة أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح المتعددَي الأطراف، سواء في إطار معاهدة عدم الانتشار أو خارجه، وهناك عدد كبير من المسائل التي يتعين مناقشتها. لذلك نحث الدول المتبقية التي لم تنضم بعد إلى توافق الآراء بشأن بدء مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تفعل ذلك في عام ٢٠١١ وأن تسمح للمؤتمر بالشروع في عمله.

وطوال عام ٢٠١٠ اضطلعت المملكة المتحدة بدور قيادي في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد هيأت نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ لنا جميعاً خريطة نستهدي بها في المضي قدما. وسنعمل الآن مع شركائنا الدوليين للاستفادة من تلك الإنجازات ولترجمة تلك الالتزامات إلى إجراءات ملموسة في السنوات المقبلة.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في اللجنة الأولى، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعمي الكامل لعملكم.

إن أستراليا تدعم بنشاط ومنذ وقت طويل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين والهدف المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية. والقرارات التي تُتخذ في اللجنة الأولى يمكن أن تساعد على حشد الدعم السياسي لاتخاذ خطوات عملية لتعزيز الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وفي هذا الصدد، تأمل أستراليا أن تشهد دورة اللجنة لهذا العام المزيد من الدعم لمشروع القرار الذي تقدمه اليابان سنويا (A/C.1/65/L.43*)، والذي يحمل عنوانا جديدا ''العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''. وأستراليا هي أحد مقدمي مشروع القرار ذاك وتؤيده بقوة.

وقد شهد العام الماضي، للمرة الأولى، تقديم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية للقرار بشأن معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية (القرار ٦٤/٦٩). وإلى جانب البلدين المشاركين في تقديم مشروع القرار، نيوزيلندا والمكسيك، نأمل أن نبني على نجاح القرار ونحث جميع الدول على تأييده.

وتأمل أستراليا أيضا أن يحظى مشروع القرار الذي قدمته جمهورية كوريا بشأن منع ومكافحة أنشطة السمسرة غير المشروعة (A/C.1/65/L.49/Rev.1) بتوافق الآراء مرة أخرى، مثلما حدث قبل عامين. ويتناول مشروع القرار مخاطر الانتشار التي تشكلها السمسرة غير المشروعة، بما في ذلك المواد والمعدات والتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأستراليا مشاركة في تقديم مشروع القرار ذاك وتؤيده بقوة.

ومن المفيد أن نفكر مليا في النجاح الذي حققه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ الذي عقد في أيار/مايو، والذي أعاد تأكيد مكانة المعاهدة باعتبارها حجر الزاوية لأنظمة نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، والذي اعتمد بتوافق الآراء خطة عمل لتعزيز تلك الأنظمة (انظر (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). وكما ذكرت أستراليا بالفعل في اللجنة الأولى، فإن نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار إنجاز تاريخي، حيث تضمنت خطة عمل لم يسبق لها مثيل في نطاقها وتوازنها بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة – نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وقد ساعدت الجهود الدبلوماسية المركزة والفعالة الكبيرة، التي سبقت المؤتمر، على تهيئة البيئة المواتية لتحقيق النجاح. وشمل ذلك عقد الاتفاق الجديد بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها واستعراض الوضع النووي للولايات المتحدة، والذي قلص من دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن القومي للولايات المتحدة، ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي شهد حضورا على مستوى عال وبعث برسالة قوية مفادها أن جميع الدول تتعاون لمنع الإرهاب النووي عن طريق تأمين المواد النووية والحد من تهريبها. وكان من الأمور الهامة أيضا بدء نفاذ معاهدة بليندابا التي أوجدت، مقترنة مع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، نصف كرة جنوبيا خاليا بالفعل من الأسلحة النووية، والإسهام الموضوعي من قبل اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، والتي ترعاها أستراليا واليابان بصورة مشتركة.

ومع ذلك، وكما نعلم جميعا، فإن النتائج التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي لم يكن من السهل تحقيقها. فقد كانت هناك مسائل كثيرة صعبة ينبغي حلها، ولكنها لم تكن أشد من استعداد أعضاء معاهدة عدم الانتشار للعمل من أجل تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط ((NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق). وأستراليا ترحب بالالتزام بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن هذه المسألة.

ولئن كان من المفيد أن نتدبر في النجاح الذي تحقق في أيار/مايو، فإن الأهم بكثير هو التفكر في المستقبل. والتحدي بالنسبة لنا لا يزال يتمثل في ضمان عدم إهدار نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ويجب علينا ألا ننظر وراءنا إلى المناقشات التي جرت في أيار/مايو. ولا بد أن نعمل بشكل جماعي لتنفيذ النتائج المتفق عليها وتحقيق نتائج ملموسة. ولا يمكن لذلك العمل أن ينتظر حتى انعقاد الاجتماع المقبل للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٢.

وأستراليا ترحب بمبادرة الدول الحائزة للأسلحة النووية لعقد اجتماع في باريس في العام المقبل لمناقشة دورها في تنفيذ خطة العمل. وكما ذكرت أستراليا واليابان وغيرهما بالفعل في اللجنة، فإن أستراليا واليابان تسعيان إلى توليد زخم في تنفيذ خطة العمل بالجمع بين عدد من البلدان التي تلتزم التزاما قويا بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره وبمعاهدة عدم الانتشار لذلك الغرض تحديدا. وقد اجتمع وزراء من تلك البلدان في ٢٢ أيلول/سبتمبر في نيويورك وتعهدوا بصورة مشتركة بتعزيز جدول أعمال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره باعتبارهما عمليتين متداعمتين. واتفق الوزراء في بيانهم الاستشرافي على تركيز الجهود على الاستمرار في تخفيض عدد ودور الأسلحة النووية؛ والإسهام في خطوات الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحسين الشفافية؛ وتعزيز التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتحقيق عالمية البروتوكولات الإضافية للوكالة في مناطقنا؛ ودعم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر؛ وتشجيع المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتحقيق تقدم في تنفيذ خطة العمل لن يكون سهلا. فعلى الرغم من الاتجاه الملموس والقوي نحو العمل بشأن قضايا تحديد الأسلحة، لا تزال هناك عقبات كثيرة في الطريق، مما يجعل حتى الخطوات المبكرة والضرورية لإخلاء العالم من الأسلحة النووية صعبة. وتحديات الانتشار والأمن التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران وأنشطتهما النووية تمثل شاغلا ذا أهمية قصوى. وأستراليا تؤيد بشدة الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن للتصدي لتلك التحديات.

ومن المخيب للآمال أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد، على الرغم من فتح باب التوقيع عليها منذ أكثر من عقد. وأستراليا ترحب ترحيبا حارا بتحرك إندونيسيا باتجاه التصديق عليها. ومما يشجعنا دعم الإدارة الأمريكية المستمر للمعاهدة والتزاماتها بالعمل من أجل تصديق الولايات المتحدة عليها. ونواصل حث الدول غير الأطراف في معاهدة حظر التجارب النووية حاليا على اتخاذ خطوات للتصديق عليها في أقرب وقت ممكن، وخصوصا الدول التسع التي يستلزم دخول المعاهدة حيز النفاذ تصديقها عليها.

من المخزي أنه بعد مرور ١٥ عاما على ولاية شانون، ما زلنا ننتظر بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكما قال وزير الخارجية الأسترالي كيفن رود في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، ”فإذا كان لدينا مؤتمر نزع سلاح، يجب أن يعمل لنزع السلاح – لا أن يتظاهر بفعل ذلك“ (A/65/PV.16، ص ٥٢). ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية شرط مسبق ملموس لبلوغ هدفنا الجماعي المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وأستراليا تحث الدول المستمرة في إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة على التوقف عن ذلك فورا والانضمام إلى وقف اختياري عالمي. وتدعو أستراليا إلى بدء عمل متضافر ومستدام بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويفضل أن يكون ذلك في مؤتمر نزع السلاح أو في محفل آخر، إذا لزم الأمر.

وأستراليا لا تسعى إلى توجيه أصابع الاتهام؛ ونحن مهتمون فحسب بالعمل. وإذا ما كنا نريد أن نبلغ الذروة المنشودة المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية، فإن الخطوة التالية يجب أن تكون عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإذا كان هناك بلد لا يؤمن بذلك الهدف، فيجب عليه أن يفسح الطريق على الأقل.

ويمكن الاعتماد على أستراليا في دعم الجهود العملية والتي تركز على النتائج التي تبذلها هذه اللجنة لضمان تنفيذ

نتائج مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ٢٠١٠، والتي تهدف إلى تعزيز أمن الجميع في نهاية المطاف.

السيدة كروتو (كندا) (تكلمت بالفرنسية): يسر كندا أن تأخذ الكلمة بعد عام من التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وذلك التقدم يقربنا من بلوغ هدفنا الجماعي المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

قبل عام وفي هذا المحفل، دعت كندا الدول إلى إظهار الشجاعة والإرادة السياسية اللازمتين لبناء توافق في الآراء في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وهذان اثنان من التحديات التي اختارت كندا أن يركز وزراء الخارجية عملهم عليها خلال رئاستها لمجموعة الثمانية في عام ٢٠١٠. وبتفاوض وزراء مجموعة الثمانية وإصدارهم بيانا بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره والاستخدامات السلمية للطاقة النووية في اجتماعهم الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٠ في كندا، فإنهم قد أسهموا في الزخم الإيجابي نحو خروج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بنتيجة توافقية.

وأعقب ذلك بوقت قصير في نيسان/أبريل ٢٠١٠ عقد مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن، العاصمة، حيث اتفقت الدول على تدابير ترمي إلى تأمين المواد الانشطارية المعرضة للخطر في غضون أربع سنوات. وتعتقد كندا أن الأمن النووي أمر حاسم للتمكين من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد رحب بلدي بتلك المبادرة.

وكان مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ الاختبار الحقيقي للإرادة السياسية للمجتمع الدولي. ومما يثلج صدر كندا اعتماد وثيقة ختامية موضوعية توافقية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I))، والتي تتضمن لأول مرة إجراءات يوصى باتخاذها بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة. وفي هذا الصدد، انضمت كندا إلى تسع دول أخرى، بقيادة أستراليا واليابان، في جهد أقاليمي لتنفيذ توصيات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

ترحب كندا بزيادة الشفافية التي أبدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاق على تقديم تقرير بشأن تقدمها في الدورة الاستعراضية القادمة. طالما أيدت كندا رفع التقارير في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتباره إجراء مهما لبناء الثقة. نحن مستعدون للعمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها لوضع نموذج موحد للتقارير. وفي ما يتصل بذلك، ترحب كندا بإعلان أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ستعقد اجتماعا في باريس في العام المقبل لمناقشة أفضل السبل للوفاء بالتزاماتها. إننا نشجعها على أن تكون جريئة وبعيدة الأثر في مناقشاتها.

ومن بين التوصيات الرئيسية للمؤتمر الاستعراضي التي كانت كندا فعالة في الدعوة إليها بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وشارك وزير الخارجية كانون مؤخرا في استضافة اجتماع وزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكجزء من رئاستنا لمجموعة الثمانية، بذلت كندا مساع لدى جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب كندا بإعلان إندونيسيا عزمها التصديق على المعاهدة. وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما دول المرفق ٢، إلى أن تفعل في أقرب وقت ممكن.

كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آخر معاهدة يتم التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. لكن منذ

التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فإن آليتنا التقليدية المتعددة الأطراف لنزع السلاح متوقفة عمليا. لم تجر أي مفاوضات في المؤتمر منذ عام ١٩٩٨. ورغم بصيص الأمل في أن المؤتمر أحرز بعض التقدم هذا العام، إلا أن الجهود الرامية لاعتماد برنامج عمل لم تنجح في نهاية المطاف.

تولي كندا أولوية عليا لبدء مفاوضات في المؤتمر، ولا سيما صوب معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ويسعد كندا أنها قادت مشروع قرار بشأن مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار المهمة هذه لاعتماده بدون تصويت في اللجنة الأولى في العام الماضي. بيد أن وفدي، نظرا لأن المفاوضات لم تبدأ بعد، يتطلع مرة أخرى إلى التأييد من جميع أعضاء اللجنة، إذ تقترح كندا تقديم نفس مشروع القرار مرة أخرى، بعد إدخال مجرد استكمالات تقنية.

وإذ نستعد لإحراز المزيد من التقدم في نزع السلاح المتعدد الأطراف، تود كندا أيضا أن ترحب بالمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي باعتبارها خطوة مهمة صوب إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. ونشجع البلدين على التصديق على المعاهدة وتنفيذها في أقرب وقت ممكن.

لا تزال هناك تحديات كثيرة. وتدعو كندا إيران وسوريا إلى العودة إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى يمكن الرد على المسائل التي لم تسو بعد بشأن الطبيعة السلمية للبرنامج النووي لكل منهما. إن تقييد دخول المفتشين إلى المواقع الهامة يبين لنا مجددا أنه يتعين أن يكون هناك بروتوكول إضافي، مع اتفاق الضمانات الشاملة، للتحقق من عدم تحويل المواد النووية وتوفير ضمانات موثوقة في ما يتعلق بعدم وجود برامج نووية عسكرية محظورة.

(تكلم بالفرنسية)

في أيار/مايو ٢٠٠٩، عندما أجرت كوريا الشمالية تفجيرها النووي التجريبي الثاني في تحد للقواعد الدولية، دان رئيس الوزراء ستيفن هاربر برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية باعتباره تهديدا خطيرا للأمن الدولي. إن هدف كندا النهائي هو رؤية كوريا الشمالية تستأنف التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتمتثل تماما لاتفاقها بشأن الضمانات النووية الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتستأنف مشاركتها في المحادثات السداسية.

ستبذل كندا، بصفتها أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١١، كل ما بوسعها لكفالة استئناف المؤتمر لأعماله. ويتطلع بلدي، في الأسابيع والأشهر المقبلة، إلى العمل مع الدول الأخرى لكيما نحقق معا هدفنا المشترك المتمثل في بدء المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند الذي سيعرض مشاريع القرارات A/C.1/65/L.26 و A/C.1/65/L.27 و A/C.1/65/L.29.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لعرض ثلاثة مشاريع قرارات اقترحتها الهند. وسأدلي ببيان منفصل غدا في إطار مجموعة الأسلحة النووية.

أود، باسم المقدمين، أن أعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.26، المعنون ”اتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية“. يؤكد مشروع القرار على أن استخدام الأسلحة النووية يشكل أخطر تهديد لبقاء البشرية. إن الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ أقرت انطباق القانون الإنساني الدولي على استخدام الأسلحة النووية. وقالت

المحكمة إن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتناقض عموما مع قواعد القانون الدولي المطبق في الصراعات المسلحة. كما أعربت فتوى المحكمة عن الاقتناع بأن إبرام اتفاق متعدد الأطراف لحظر استخدام الأسلحة النووية سيعزز الأمن الدولي ويهيئ المناخ المطلوب للمفاوضات التي تفضي إلى إزالة الأسلحة النووية.

ويعكس مشروع القرار الإيمان بأن إبرام صك متعدد الأطراف وعالمي وملزم قانونيا يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيسهم في عملية تحريم الأسلحة النووية ويهيئ المناخ المطلوب للمفاوضات بشأن اتفاق لحظر الأسلحة النووية. وعلى الصعيد السياسي، فإن قطع التزامات من خلال إعادة توجيه المذاهب النووية صوب سياسات عدم البدء بالاستخدام وعدم الاستخدام ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، يدعمه اتفاق ملزم قانونيا، سيساعد في تقليص دور الأسلحة النووية.

ويكرر منطوق مشروع القرار دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية دولية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظروف. ونوصي اللجنة باعتماد مشروع القرار.

يشرفني الآن أن أعرض، باسم المقدمين، مشروع القرار A/C.1/65/L.27 المعنون ”تخفيض الخطر النووي“. ليس هناك، اليوم، ما يبرر الإبقاء على عدد ضخم من الأسلحة النووية في حالة تأهب. يوجد هذا الوضع مخاطر، يمكن تلافيها تماما، باستخدام الأسلحة النووية بشكل غير مقصود أو عارض، مما سيجلب عواقب وخيمة على البشرية، وبالتالي فهي غير مقبولة. إن التطورات الأخيرة، مثل زيادة معلوماتية نظم الأسلحة النووية والتهديد الحقيقي للأسلحة النووية وتيسر وصول الأطراف من غير الدول إلى مكوناتها، جعلت هذه المخاطر أكثر حدة.

يؤيد مشروع القرار هدفا متواضعا، لكنه مهم، من أجل أمن البشرية وأمانها. ويدعو منطوق مشروع القرار إلى استعراض المذاهب النووية واتخاذ خطوات فورية للتقليل من مخاطر استخدام الأسلحة النووية بشكل غير مقصود وعارض، بما في ذلك من خلال إلغاء حالة الاستنفار النووي وإلغاء الاستهداف بالأسلحة النووية.

لقد دفع بأن هناك عددا من التحديات التقنية التي ينطوي عليها اتخاذ خطوات لتخفيض الخطر النووي. غير أنه يمكننا، إذا قطع التزام سياسي، البدء في التصدي لهذه التحديات. ومن المهم أن الكثيرين من الممارسين السابقين للردع النووي أيدوا قيمة اتخاذ المزيد من الخطوات لتخفيض حالة تأهب نظم الأسلحة النووية وجدواها.

ومما يدعو إلى الارتياح أيضا أن المسائل التي يتناولها مشروع القرار حازت على مزيد من الاعتراف والقبول في المجتمع الدولي. ونأمل أن تعيد تلك الوفود التي صادفت صعوبات في الماضي النظر في مواقفها في ضوء هذه العناصر الجديدة. ونود أن نوصي اللجنة الأولى باعتماد مشروع القرار.

وعلى غرار السنوات السابقة، قدمت الهند، باسم المقدمين، مشروع القرار A/C.1/65/L.29، المعنون ”تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل“. يبرز مشروع القرار هذا الشواغل التي تساور المجتمع الدولي حيال الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل ويناشد جميع الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

ومشروع القرار الذي قدمته الهند وُضِع أيضاً في سياق قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة

التي تعرب عن عزم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب، بما في ذلك القرارين ١٥٨/٥٥ و ١/٥٦ وقرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٧٧ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما أنه موضوع في سياق المداولات بشأن هذه المسألة في إطار تجمعات مثل حركة عدم الانحياز.

لقد دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، المعقود في شرم الشيخ في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الدولية للحيلولة دون حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. كما حثت الدول الأعضاء كافة على اتخاذ وتعزيز التدابير الوطنية، حسب الاقتضاء، لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المرتبطة بتصنيعها. وهناك محافل أخرى، مثل مجموعة الثمانية، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وقمة الأمن النووي المعقودة في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل، أكدت أيضا على الحاجة إلى تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل.

وختاما، فإن مشروع القرار يعبر عن الشواغل العميقة التي تنتاب المجتمع الدولي ويدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل. ويؤكد أن الرد الدولي على هذا التهديد يجب أن يكون وطنياً ومتعدد الأطراف وعالمياً. وأسوة بما حدث في السابق، نأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أن التزام نيوزيلندا بترع السلاح النووي وعدم الانتشار عميق وراسخ. وهنا في اللجنة الأولى، يتجلى هذا الالتزام من خلال عضويتنا الحالية في ائتلاف البرنامج الجديد، ودورنا كمنسق لفريق الاستعداد التعبوي، وتأييدنا، تحت قيادة البرازيل هذا العام، لمشروع القرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي (A/C.1/65/L.24)، وريادتنا، إلى جانب أستراليا والمكسيك، فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (A/C.1/65/L.48).

والوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) ترسم خريطة طريق واضحة للعمل خلال السنوات الخمس المقبلة تهدف إلى إحراز تقدم صوب هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء أن تغتنم هذه الفرصة وتبدأ العمل في تنفيذ خطة العمل باعتبارها مسألة ذات أولوية. ونيوزيلندا تضطلع بدورها. وإلى جانب الأنشطة التي أشرت إليها للتو، فإننا ننظر بتمعن في العناصر الأخرى في خطة العمل التي يمكننا أن نمضي بها قدماً على نحو مفيد.

وفي هذا الصدد، كتب وزير خارجية نيوزيلندا، موري مكولي، مع نظيره الأسترالي، رسالة إلى الأمين العام مؤخراً تتضمن اقتراحات بشأن الشفافية النووية من أجل تفعيل الإجراء ٢١ من خطة العمل التي أعدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وهذه المبادرة المشتركة ستساعد في تحقيق رابع اقتراحات الأمين العام الخمسة بشأن نزع السلاح النووي، ألا وهو رصد التخفيض المنهجي والتدريجي للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية كخطوة نحو الوفاء بالتزاماتها بإزالة هذا النوع من الأسلحة.

وبينما تقع على عاتقنا جميعاً المسؤولية عن دفع خطة العمل لمعاهدة عدم الانتشار النووي، هناك بالطبع بعض العناصر التي تقع مسؤوليتها بوضوح على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونكرر دعوات الآخرين بأن على تلك الدول أن تتخذ خطوات من أجل الوفاء بمسؤولياتها على سبيل الأولوية، وأن تُبقي المجتمع الدولي الأوسع مطلعاً على جهودها. وفي هذا السياق، نتطلع إلى معرفة المزيد عن الاجتماع المزمع عقده في الربيع في باريس وعن نتائجه المتوقعة.

ونيوزيلندا ترحب بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة بـ :

”مراعاة المصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في زيادة تخفيض الوضع التعبوي لنظم الأسلحة النووية“ (انظر NPT/CONF.2010/50).

وسوف تطرح نيوزيلندا هذا العام، مع الدول الأخرى الأعضاء في مجموعتنا – شيلي وماليزيا ونيجيريا وسويسرا – مشروع قرار معنون ”تخفيض الاستعداد التعبوي لنظم الأسلحة النووية“. ومشروع القرار هذا بلورة للنص الذي قدم بشأن هذا البند من جدول الأعمال أولاً في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

هناك عدد من التغييرات التي أدخلت على النص المقدم هذا العام، ليس تعبيراً عن التطورات الأخيرة فحسب، مثل نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، بل واستجابة للشواغل التي أثارها المقدمون في السابق أيضاً. ويرى المقدمون أن من شأن مشروع قرار هذا العام أن يزيد من ارتياح البلدان التي امتنعت عن تأييده في السابق. وما زلنا نأمل في تحول إيجابي من جانب كثير من تلك الوفود. فهذا التحول سيوفر مزيداً من الزخم لجهودنا الجماعية نحو بلوغ هدفنا النهائي بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ويسرنا أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار قد عزز مكانة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كخطوة بالغة الأهمية على الطريق إلى إزالة الأسلحة النووية. ويثلج صدرنا الزخم الذي حظيت به تلك المعاهدة في الأشهر الأخيرة من خلال إعلانات بعض بلدان المرفق ٢ المتبقية فيما يتعلق بالتصديق على المعاهدة. وإلى جانب أستراليا والمكسيك، تعرب نيوزيلندا عن سرورها لتقديم مشروع القرار السنوي بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في دورة اللجنة الأولى هذا العام. وعلى غرار الأعوام السابقة، يؤكد مشروع القرار على أهمية دخول المعاهدة حيز النفاذ. والمستوى القوي من التأييد الذي حظي به القرار في السنوات الأخيرة دليل آخر على أهمية المعاهدة. ويأمل المقدمون في أن يتكرر ذلك المستوى من التأييد، بل وأن يزداد قوة، هذا العام.

إن جهودنا ليست مجردة. وكما قال الممثل السامي دوارتي في المناقشة هنا بالأمس ”يجب ألا يغيب عن بالنا أبداً أن المستفيدين الحقيقيين من نزع السلاح – والضحايا الحقيقيين للفشل في تحقيقه – هم البشر“ (انظر A/C.1/65/PV.9). واعتراف المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بالتبعات الإنسانية المروعة التي قد تنجم عن أي استخدام للأسلحة النووية ينبغي أن يؤكد الحاجة إلى أن تتخذ الدول كافة خطوات عاجلة صوب إزالتها. ونيوزيلندا ترحب بكل الجهود المبذولة لهذا الغرض.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في نهاية الحرب الباردة، كانت هناك توقعات مشروعة بأن الدول الكبرى سوف تجري تخفيضات جذرية في ترساناتها، إن لم تقدم على نزع السلاح النووي الكامل. ولكن، بعد

عقدين من انتهاء الحرب الباردة، استمر الحال على ما هو عليه. وفي واقع الأمر، فإن التعقد الحالي في النظام الدولي، مقارنة بالاستقطاب الثنائي المتصلب الذي كان سائداً أثناء الحرب الباردة، يثير مخاطر سوء التقدير والاستخدام العرضي. وليس من الخطأ تأكيد أن التقدم بشأن نزع السلاح النووي قد بلغ طريقاً مسدوداً.

وليس بأقل أهمية أن كامل هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار قد قوض على نحو خطير من خلال اتباع سياسات تمييزية تقوم على أساس معايير مزدوجة. وباعتناق أفكار توازن القوى والاحتواء والسعي إلى المكسب المادي، انتهكت بعض الدول الكبرى بشكل سافر ما يسمى بقواعد عدم الانتشار التي أرستها هي ذاتها. وجنوب آسيا أول منطقة تواجه سياسة التمييز والكيل بمكيالين تلك. وبالنسبة لدول عديدة، قد تبدو هذه التطورات بعيدة عن الواقع أو نظرية، ولكن بالنسبة لباكستان، فإنها تمثل خطراً واضحاً وماثلاً.

عن مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف توفر الآلية الوحيدة لمعالجة التهديدات التي تمثلها الأسلحة النووية للأمن والاستقرار الدوليين. وينبغي أن تسعى هذه المفاوضات إلى نزع سلاح حقيقي وليس مجرد شكلي. وحتى الآن، فإن كل معاهدة متعددة الأطراف جرى التفاوض بشأنها يبدو أساساً أنها تتعامل مع أنظمة غير ذات أهمية بالنسبة للدول الكبرى. ويحيرنا أن بعض الدول القوية تردد أن البيئة العالمية اليوم مؤاتية أكثر من ذي قبل لإحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي. غير أنها تتبع ذلك بالقول في نفس الوقت إن توافق الآراء الذي دعم الوثيقة الختامية (القرار S-10/4) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لم يعد مهماً اليوم. ولذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت الدول التي تشكك في أهمية تلك الدورة تريد أن تحتفظ بالأسلحة النووية إلى الأبد.

إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح تبقى الإطار المتاح الوحيد المعتمد بتوافق الآراء الذي يحكم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وأهدافها ومبادئها. وقد صمدت بفعل شموليتها ورؤيتها الشاملة ونهجها غير التمييزي. ومما يبعث على مزيد من التناقض، أن الدول التي تلقي ظلالاً من الشك على استمرار أهمية الدورة الاستثنائية الأولى ترفض أيضاً عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لإرساء توافق آراء جديد بشأن نزع السلاح العالمي.

وميثاق الأمم المتحدة يلزم الدول بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وهذا الالتزام يمتد ليشمل الأسلحة النووية. والمطالبة بالضمانات الأمنية السلبية أثارتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الستينيات من القرن الماضي سعياً إلى كفالة أمنها، وهو حق لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وباكستان، إلى جانب الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ترى أن هذه المسألة قد نضجت للمناقشة في مؤتمر نزع السلاح. وستسهم بكل تأكيد في تهيئة مناخ من الثقة والتفاهم إذا كان بوسع تلك الدول التي ترفض المفاوضات بشأن الضمانات الأمنية السلبية أن تشرح أسباب معارضتها لذلك علانية.

وبالرغم من التزامات الدول النووية الكبرى إزاء نزع السلاح النووي بموجب الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فإنها تحاول صرف أنظار المجتمع الدولي في اتجاه الهدف المحدود المتمثل في عدم الانتشار النووي. بل إن السعي إلى تحقيق ذلك الهدف يتم على أساس انتقائي وتمييزي. وليس أدل على مكر الدول

الكبرى من إعادة اكتشافها فجأة معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

ومن الواضح أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تقتصر على حظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل ولكن لا توجب أي إجراء لتخفيض المخزونات الموجودة ستكون مجرد ترتيب لعدم الانتشار وليس لنزع السلاح. والتقييم الدقيق لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المعروضة يبين أنها لا تمثل حتى إجراء لعدم الانتشار. وذلك لأن القوى النووية الكبرى ستحتفظ بمخزونات ضخمة من المواد الانشطارية التي في حيازتها بالفعل لمواصلة إنتاج الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإنها مستعدة فحسب لإدراج اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة ضمن تعريفها للمواد الانشطارية، مما سيمكنها من استخدام البلوتونيوم المستعمل في المفاعلات والمواد الانشطارية في الدفع البحري للأسلحة النووية إن أرادت أن تفعل ذلك.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، ترى باكستان، إلى جانب عدد من البلدان الأخرى، أنه إلى جانب حظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل، لا بد أن يكون هناك خفض للمخزونات الضخمة من المواد الانشطارية الموجودة كيما تتحقق فعلاً أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح في نهاية المطاف. ويقلقنا أيضاً أن المعاملة الانتقائية والتمييزية لبلدان معينة توفر لها الوصول إلى ترتيبات للتعاون النووي المدني غير خاضعة للضمانات في انتهاك لقواعد عدم الانتشار، سوف تزيد من حدة التفاوتات القائمة فيما يتعلق بمخزونات المواد الانشطارية في منطقتنا، وبالتالي يزيد من فداحة التهديد الاستراتيجي لأمننا.

إن الأمن المتساوي للدول مبدأ معترف به ويقوم على أساس توافق الآراء الذي تحقق في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وانطلاقاً من هذا المبدأ، رفضت باكستان المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لأن من شأن هذه المعاهدة المعيبة أن تجمد التفاوت في مخزونات المواد الانشطارية في غير صالحنا. وبينما انضممنا إلى توافق الآراء بشان برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩ وتماشينا مع القرار بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الجمعية العامة في العام الماضي (القرار ٢٩/٦٤)، فإن التغيير الكبير في بيئتنا الاستراتيجية نتيجة إبرام وتنفيذ اتفاقات تمييزية للتعاون النووي في منطقتنا من جانب بعض القوى النووية الكبرى قد غير الحسابات الاستراتيجية لباكستان تغييرا نوعيا. ولهذا السبب، فإننا مضطرون الآن إلى الاعتراض على المفاوضات حول معاهدة معيبة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونحن نرى أن سياستنا قائمة على مبدأ وأنها دفاع عن مصلحتنا الأمنية الوطنية. وما من بلد سيفعل أقل مما نفعل من أجل أمنه. ومع ذلك، تبقى باكستان مستعدة للمشاركة في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل الأساسية الأخرى، بما فيها نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وكون أنه لم تبدأ المفاوضات في المؤتمر بشأن أي من هذه المسائل الثلاثة يعزى إلى معارضة دول أخرى لتلك المفاوضات. وبالتالي، يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يسمع من هذه الدول لماذا عارضت المفاوضات بشأن هذه المسائل. وصمتها، في هذه اللجنة وفي المؤتمر على السواء، يثير الشكوك حول دوافعها والتزامها إزاء نزع السلاح النووي.

وقبل أن أختتم بياني، لا بد لنا أن نسجل دهشتنا للملاحظات بخصوص عمل مؤتمر نزع السلاح التي أبداها شخص في مقام السيد سيرغي أوردونيكدزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، في اللجنة الأولى في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/65/PV.13). ويؤسفني أنه

غير موجود هنا اليوم لكي يسمع تعليقي في هذا الشأن، ولكنني سأعمل على أن تصل إليه تعليقاتي. إن تكهناته القاتمة عن مستقبل المؤتمر واقتراحاته لكسر الجمود في المؤتمر، وإن كانت حسنة النية بلا شك، قد تقوض الآلية الدولية لنزع السلاح برمتها. فالأساس الذي يعمل عليه المؤتمر هو قاعدة توافق الآراء. ومؤتمر نزع السلاح نفسه هو الوحيد الذي يمكنه أن يغير تلك القاعدة. وأي محاولة للتلاعب بتلك القواعد ستؤدي إلى انهيار الهيكل بكامله.

ومن المثير للدهشة أيضاً أن الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح قد انتظر عملياً حتى شارفت ولايته على الانتهاء قبل أن يسعى إلى تغيير النظام الداخلي للمؤتمر لكسر الجمود الذي استمر أكثر من ١٠ سنوات. وإذا كان ذلك لأن المؤتمر قد وافق على برنامج عمل في عام ٢٠٠٩، فماذا عن اتخاذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بتوافق الآراء قرار التفاوض بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، والذي اتخذ قبل عدة عقود وإن كان لا يزال سبباً للجمود في المؤتمر؟

إن النهج المتحيز بوضوح الذي اتبعه الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح لا يخدم مصالح الهيئة التي نسميها مؤتمر نزع السلاح التي يمثلها، والتي تتطلب أعلى معايير المهنية والحياد من الموظفين الدوليين.

السيدة كيندي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أتناول تحديدا بعض الملاحظات التي وردت في نهاية البيان الذي أُدلِي به للتو. وأريد أن أسجل في المحاضر الرسمية أن المرء لا يوافق دائما بالطبع على ما يفعله أي موظف دولي أثناء أدائه أو أدائها واجباته. ولكنني أعتقد جازمة أن الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح كان يعبر بأمانة عن رغبة الأمين العام للأمم المتحدة في السعي إلى كسر الجمود الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح، ومحاولة إحراز تقدم بشأن مسألة تحديد الأسلحة برمتها بنية صادقة. وأعتقد أنه يستحق الثناء، والأمين العام للأمم المتحدة أيضاً، للسعي إلى معالجة بعض هذه المسائل الصعبة للغاية.

وإنني أعترض كذلك على فكرة استمرار الوضع الراهن. ولن أستنفد صبر اللجنة بسرد قائمة طويلة من الإحصاءات، ولكن أقول بالتأكيد باسم حكومة بلادي إننا أجرينا تخفيضات هائلة في ترساناتنا النووية، من جانب واحد وثنائياً مع شركائنا في الاتحاد الروسي، والكثير من الدول الأخرى، التي سأدعها تتكلم عن نفسها، قد اتخذت عدداً من الخطوات، ومرة أخرى، سأترك تلك الدول تتكلم عن نفسها، إلا أني أعتقد ببساطة أن هذا الزعم غير صحيح.

السيد دنكان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسجل رسمياً فحسب أنه، من منظور المملكة المتحدة، فإننا نأسف بالغ الأسف للبيان الأخير الذي ينتقد الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وفريقه لأنهما، في رأينا، اتخذا موقفا يستحق الإشادة في كثير من المناسبات في غضون الأعوام الأخيرة سعياً إلى إحراز تقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف. ولهما دعمنا الكامل. ونحن نأسف أشد الأسف للبيان الذي أُدلي به قبل قليل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.